



المؤتمر العام

C 93/INF/19

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، روما

الدورة السابعة والعشرون

A

روما، ٦-٢٥/١١/١٩٩٣

بيان السيد ANTOINE SAINTRAINT، الرئيس المستقل للمجلس

السيد الرئيس،

لقد جاء دورى، بعد هذا الخطاب الممتاز الذى ألقاه المدير العام، وبصفتى الرئيس المستقل للمجلس لكى أستعرض نشاطات المجلس وأعمال رئيسه خلال السنتين الماضيتين.

وسأجزىء استعراضى هذا الى قسمين:

- الأول، ويهدف الى تقديم ملخص بأنشطة المجلس، أما المسائل الأساسية التى يتوجب على المؤتمر بحثها فسأتناولها جميعا وفقا لما وردت فى جدول أعمال المؤتمر الذى وافقتم عليه.
- ويتيح لى القسم الثانى فرصة لكى أشرككم فى عدد من القضايا التى رأيت من واجبى بعد ممارستى لمهامى اطلاعى عليها. وهذه القضايا نابغة من النتائج التى توصلت اليها من خلال رئاستى للمجلس مرتين ومن مساهماتى فى مختلف الاجتماعات التى تعقدها اللجان محدودة العضوية للمجلس.

السيد الرئيس، لقد عقد المجلس أربع دورات مهمة منذ المؤتمر الأخير للمنظمة فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩١: وهى الدورات الواحدة والثانية والثالثة والرابعة بعد المائة من دورات المجلس. وعلى نحو ما جرت العادة، ينبغى عند عقد الدورة الواحدة بعد المائة اجراء انتخابات لاختيار أعضاء اللجان محدودة العضوية للمجلس: لجنة البرنامج ولجنة المالية ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية، وكذلك اجراء انتخابات لاختيار أعضاء لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها فى برنامج الاغذية العالمى.

كذلك استطعت بصفتي رئيسا للمجلس أن أتابع خلال عام ١٩٩٢ أعمال مختلف المؤتمرات الاقليمية التي عقدتها المنظمة، فقد حضرت في فبراير/شباط بدلهي المؤتمر الاقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، وفي مايو/أيار، ب طهران، المؤتمر الاقليمي للشرق الأدنى، وفي يوليو/تموز بأكرا، المؤتمر الاقليمي لأفريقيا، وفي أغسطس/آب ببراغ، المؤتمر الاقليمي لأوروبا، وأخيرا حضرت في سبتمبر/أيلول بمونتيفيديو، المؤتمر الاقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

واستطعت تقدير أهمية البعد الاقليمي لأعمال المنظمة في العالم. وأعتقد جازما بأن دور المكاتب الاقليمية أساسى، ولا بد من تعزيزه مستقبلا، بإمكانات مالية أكبر.

وعقد المجلس دورة قصيرة لكنها مكثفة جدا في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٢، وتمكن من معالجة جميع القضايا المهمة التي استوعبها تقرير موسع جدا.

وتدارس المجلس على نحو معمق تقريرى كل من الدورتين الرابعة والستين والخامسة والستين للجنة البرنامج، والدورتين الثالثة والسبعين والرابعة والسبعين للجنة المالية، إضافة الى تقريرى الدورتين الثامنة والخمسين والتاسعة والخمسين للجنة الشؤون الدستورية والقانونية. وأضحى من الممكن تحقيق التقدم على مسارات مهمة فى ميدان مصايد الأسماك العالمية ولاسيما فيما يخص الصيد الرشيد، والنظام القانونى للصيد فى أعالي البحار.

وتعذرت الموافقة على تعديل وحيد يرمى الى تضمين اللائحة المالية نصوص القرارات التى اتخذها المؤتمر بخصوص حساب الاحتياطى الخاص بسبب ممانعة أقلية صغيرة من أعضاء المجلس؛ ولما كان المؤتمر هو الجهاز الأعلى فى المنظمة، ولما كانت لقرارته المفعول والقوة التى تتمتع بها بنود اللائحة المالية، فقد كان من الأفضل ادماج القرارات التى ووفق عليها ضمن اللائحة المالية للمنظمة.

وتحقق أثناء هذه الدورة تقدم بخصوص انشاء الجماعة الاستشارية المعنية ببرنامج العمل الخاص بالغابات الاستوائية، ولقد عملت بجد شخصيا فى اعداد قرار مناسب وافق عليه المجلس أثناء دورته فى يونيو/حزيران ١٩٩٣.

ودرس المؤتمر أثناء دورته الثالثة بعد المائة فى يونيو/حزيران ١٩٩٣ تقارير عدد من اللجان شملت لجنة الأمن الغذائى العالمى والزراعة ومصايد الأسماك والغابات وغير ذلك ... كما درس تقريرى الدورتين الخامسة والسبعين والسادسة والسبعين للجنة المالية وكذلك تقريرى الدورتين السادسة والستين والسابعة والستين للجنة البرنامج.

ودرس المجلس برنامج العمل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ بالتفصيل الى جانب برنامج العمل والميزانية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥.

ووافق المجلس بالاجماع على اتخاذ قرار بانشاء الجماعة الاستشارية لبرنامج العمل الخاص بالغابات الاستوائية. وما زال من المنتظر ايجاد التمويل اللازم للبدء بأنشطة الجماعة، ومن المأمول أن يتحقق ذلك في فترة ليست بالبعيدة جدا.

وحظي تقرير الدورة السابعة والستين للجنة الشؤون الدستورية والقانونية بدراسة معمقة، وبفضل انشاء لجنة فنية بات من الممكن تحقيق تقدم ملموس بخصوص مشروع الاتفاقية الدولية لرفع الاعلام على سفن الصيد في أعالي البحار. وساهم المجلس في دورته الأخيرة في بداية نوفمبر/تشرين الثاني بكل عناية في الاستعداد للدورة السابعة والعشرين لمؤتمر المنظمة المنعقدة حاليا.

كما استطاع المجلس خلال دورته الرابعة بعد المائة أن يدرس من بين أشياء أخرى تقرير الدورة الثامنة والستين للجنة البرنامج وتقرير الدورة السابعة والسبعين للجنة المالية. كما درس تقرير الدورة الحادية والستين للجنة الشؤون الدستورية والقانونية.

وبفضل أداء المجلس لعمله بظل مناخ يتميز بصفة دائمة بالصراحة المطلقة وروح الانفتاح، اتخذ المجلس خلال هاتين السنتين سلسلة من القرارات المهمة ضمن نطاق اختصاصه، وأعد للمؤتمر قرارات سيناقشها خلال الأيام القادمة، واننى لمتأكد من أن هذه القرارات ستحظى بموافقة غالبية الدول الأعضاء في المنظمة ان لم يوافقوا عليها بالاجماع.

واستغرقت مناقشة برنامج العمل والميزانية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ وقتا طويلا جدا. وقدمت جميع الايضاحات اللازمة بأناة ودقة، كما وحظيت جميع الاسئلة المقدمة بالاجابات المطلوبة. ولا يسعنى الا أن أتقدم بالشكر لأمانة المنظمة لأنها أنجزت مهمة لايقدرها حق قدرها الا أولئك الذين أتاحت لهم الفرصة لمتابعة عمليات وضع الميزانية منذ فبراير/شباط ١٩٩٣ وحتى يومنا هذا.

السيد الرئيس

لقد أنجز مجلس المنظمة بظل ظروف صعبة مهمة تبدو في بعض الأحيان مستعصية ولكنها حيوية أيضا، وذلك لأنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بحياة المنظمة. ولن أزيد

على ذلك. ثم أن التقارير الممتازة التي تصدر بعد انتهاء كل دورة من دورات المؤتمر هي تقارير مرجعية على جانب كبير من الأهمية بحيث يتوجب الرجوع إليها وباستمرار. وقد استطعت بفضل هذه التقارير أن أتناول الموضوعات بايجاز في هذا التقرير المقتضب الذي عرضته للتو عليكم، وبفضلها سأتمكن من التوسع بعض الشيء في بحث القسم الثاني من التقرير، حيث، وهذا ما نوهت به من ذي قبل، سأشركم في بحث بعض القضايا التي لربما كانت مبهمة جدا، ولكنها، وهذا ما آمله، تتيح مجالات للتأمل بالنسبة للمجلس وللجانة في المستقبل.

ولانتقل الآن سيدي الرئيس الى الجزء الثاني من عرضي الذي أردته أن يكون دقيقا وعمليا الى أبعد حد ممكن.

لقد اقتضت الظروف أن أمارس خلال ٣ سنوات مهام السفير والممثل الدائم لدى منظمات الأمم المتحدة في روما، قبل أن أصبح رئيسا مستقلا للمجلس في ١٩٨٩ بعد انتخابات لم تكن يسيرة في بعض الأحيان. وقد تعرفت تدريجيا على منظماتنا، بنقاط قوتها وضعفها، من خلال بحث طويل ومتأن. ولطالما سمعت، يا سيدي الرئيس، أحكاما قاطعة، وقابلت أشخاصا علموا كل شيء وفهموا كل شيء وشكلوا في أذهانهم أحكاما نهائية عن المنظمة، دون أن يعرفوا شيئا البتة أو حتى القليل منه. ولكم سمعت كلاما عن ثقل الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وتثاقلها، وعجزها عن مواجهة التحديات التي تجابه عالمنا. وكنت أنا بنفسى أشاطر في السابق هذا النهج. لقد عشت يا سيدي الرئيس أكثر من عشرة أعوام في القارة الأفريقية، وما يزيد على ثمانية أعوام في أمريكا اللاتينية، وسافرت كثيرا في آسيا. وكنت أو من بالتعاون الثنائي، قبل أن أشهد تفككه التدريجي، وانهيائه شبه الكامل والتام، على اطلاق ماضٍ طويلا صفحته الى الأبد. كما أنني سمعت في الآونة الأخيرة كلاما كثيرا عن المناقشات والخطب العقيمة وغير المجدية التي تصدر من على منابر الاجتماعات الكبيرة للأمم المتحدة حيث يهدر الوقت كله على الأعياب لا تفضي الى أي أمر ملموس أو دقيق أو عملي.

لكن مشاكل كوكبنا، وحجم التحديات الماثلة أمامنا قد ولدت لدي قناعة راسخة بالفشل التام للتعاون الثنائي، كما أن تجربتي مع النظام المتعدد الأطراف تثبت أنه يبقى السبيل الوحيد الممكن لارساء استراتيجيات جماعية ورؤية شاملة للمشاكل. ان التعاون الدولي يفرض نفسه حتى على من لا يؤمن به ومن لا يريد أن يؤمن به، إذ ليس هنالك من بلد يمكنه أن يعيش بعد الآن في اكتفاء ذاتي ولأن كل مشكلة من المشاكل ينبغي أن تسوى بالضرورة في اطار رؤية شاملة.

ولكم كنت أقشعر من حجم الثغرة التي تفصل بين الخطب واعلانات النية وبين الأفعال، ونادرا ما كنت أجد ترجمة عملية للمفاهيم والأفكار. فما نحن نتشدد بالكلمات ونناقش مشاكل كبيرة ونتحدث عن التنمية القابلة للاستمرار، ونبادر، أمام عجزنا عن الاستمرار الملموس في مشاريع وبرامج تنطوي على تضحيات هامة، الى تشكيل لجان. ماذا ينتج عن هذه الحلقات والاجتماعات والعروض التي غالبا ما تجرى دون متابعة ودون مستقبل؟ ان الديمقراطيات البرلمانية تعيش في اطر استشرافية قصيرة الأجل، هي أربع سنوات أو خمس أو ست أحيانا، تكون باختصار مدة الولايات البرلمانية أو الرئاسية.

ان المهمة الأساسية للنظام المتعدد الأطراف هي ارساء رؤية طويلة الأجل. انها المهمة العظيمة والضخمة التي تواجهها منظمة كمنظمتنا استطاعت حتى الآن أن تحافظ على ميزتيها الأساسيتين: أن تكون عاملة وأن تظل ديمقراطية.

ان منظمة الأغذية والزراعة التي هي مركز فريد لنشر المعلومات وجمعها في العالم هي في الوقت ذاته محفل فني وسياسي يتناول جميع المشاكل الكبرى المتمثلة بالزراعة والغابات ومصايد الأسماك وامتداداتها الطبيعية، ولاسيما «البيئة والتغذية». وتتمثل الرسالة الثالثة للمنظمة في برنامجها الميداني الذي طالما كثر الحديث عنه داخل قاعات هذا المقر، منذ أن بذل المدير العام قصارى جهده لتحويل هذه المنظمة الى شأن آخر غير كونها مجرد مركز للدراسات والتوثيق في خدمة البعض... الى مركز قادر على الاستجابة ميدانيا بمشاريع وبرامج لكل النداءات التي تتردد أصدائها في العالم أجمع.

وطالما رددت أن المشاريع والبرامج الميدانية هي عصب منظمتنا وشريانها الحيوي. كما أنني على يقين من أن تكرار واعادة تكرار عدد من الحقائق الأساسية انما يفضى في النهاية الى ايصال رسائل أو بعض منها. وقد تسنى لي خلال أربع سنوات أن ألاحظ تغييرا في الذهنية. اذ لم يعد أحد يجروء بعد الآن على التشكيك صراحة في البرنامج الميداني، أو في برامج التعاون التقني، ولا في تمثيل المنظمة في مختلف بلدان العالم. اذ أن التداخل بين المستويات العلمية والفنية لمختلف الأقسام الفنية في المنظمة والبرامج الميدانية، هي من الجلاء بحيث يمكننا أن نتساءل كيف أنه كان من الممكن مناقشة هذا الأمر طيلة تلك الفترة. هل بإمكاننا أن نتصور للحظة وجود خدمة صالحة في الميدان البيطري أو في ميدان خدمة تغذية النباتات أو خدمة المياه أو التربة أو الأسماك أو الغابات والأمن الغذائي أو التغذية دون امتداد ميداني في أنشطة محددة ولموسة ذات جودة تعمل دون أي مصلحة (وهذا ما لا تكاد تفعله أبدا المشاريع التعاونية الثنائية)، على نقل التكنولوجيا والتكنولوجيات الحديثة.

ان البرنامج الميدانى لايمكنه ان يعيش بدون مقر قوى ذى كفاءة وخبرة، كما ان موظفى المقر لايمكن ان تكون لهم اى قيمة دون المشاركة والتداخل مع البرامج الميدانية. واللوم الوحيد الذى يمكننى فى نهاية المطاف ان اوجهه لمنظمتنا هو انها تعطى فى بعض الاحيان وزنا غير متناسب لبعض اقسام الدعم والمساندة مما يودى الى كبح الانشطة بدلا من تدعيمها.

هذا وقد ادت الصعوبات المالية الكبيرة التى عرفتتها المنظمة الى الحيلولة دون تجدد ملاك الموظفين الذين عليهم ان يحافظوا على كفاءتهم العليا، وتحسين مستوى تدريبهم باستمرار، وهذا ما لم يعد، للأسف، ممكنا فى المستقبل المنظور. وسوف ينبغى العمل لكى يعى جميع اعضاء منظمتنا مسؤولياتهم التى يتحملونها، وانا اظن ان من الافضل، فى حال عدم قدرة بلد من البلدان على تحمل نسبة معينة من مساهمته، ان يُعتمد الى تخفيض هذه النسبة شريطة ان يلتزم بها التزاما كاملا. وتستوجب الحياة الدولية الا تكون الالتزامات المبرمة من جانب الدول خاضعة لسلطة البرلمانات الوطنية بل ان تنبثق من احترام القانون الدولى الذى تمطد صياغته بالعديد من المصاعب والاختناقات، والذى ينبغى مع ذلك ان يحكم حياتنا المشتركة فى الغد.

ولا يسعنى عند الحديث عن العلاقة التكافلية بين أنشطة المقر والبرنامج الميدانى الا ان اثير العلاقة المتبادلة القائمة ايضا على صعيد الميزانية بين البرنامج العادى والبرنامج الميدانى. ولطالما سمعت من يدعو باسم الشفافية الى عدم تمويل البرنامج الميدانى من البرنامج العادى، مما يدل على ان البعض لم يفقه شيئا حتى الآن مما يتعلق بمهام منظمتنا ومسؤولياتها. فالامر لايتعلق فى الواقع بالموارد المالية فحسب وانما، بشكل أساسى، بنقل المعارف والكفاءات والفتنة، وهى أمور من الصعب أو من المتعذر وزنها بوسائل نقدية.

وإذا كان ثمة جزء من البرنامج العادى يصلح لبرامج ميدانية فهذا خيرا! وانا أقول لجميع أولئك الذين يرفضون باسم الشفافية تمويل البرنامج الميدانى من البرنامج العادى، وهم فى معظمهم ممثلون لبلدان ليست لديها برامج ممولة بأموال أمانة، انهم يسировون عكس الاتجاهات الأساسية للمنظمة وللروح التى كانت فى أساس انشائها قبل نصف قرن من الزمن. ولا يسعنى هنا الا أن أنصحهم باعادة قراءة ديباجة دستورنا ونقول لهم مرة أخرى ان الأموال الموضوعة تحت تصرف منظمتنا هى زهيدة جدا بالنسبة لاحتياجات العالم. فالميزانية العادية للمنظمة لفترة سنتين هى اقل من ميزانية التعاون لفترة سنة فى بلد كبلدى لا يحسن استخدامها بحد أدنى من الكفاءة! ان التذكير بأن عدد سكان كوكبنا سوف يرتفع من ٥ الى ٨ مليارات فى

أقل من ربع قرن، وبأن سكان العالم يزدادون بمعدل ٢٥٠ ٠٠٠ نسمة يوميا، وبأن مليار نسمة يعانون من نقص التغذية ... كل ذلك قيل وأعيد قوله في هذه القاعة. ولقد قلت ذات يوم خلال مؤتمر للمنظمة ان تجارة الأغذية من أجل أصناف معينة من الحيوانات الاليفة الصغيرة (القطط والكلاب وطيور الكنار) تمثل مبالغ أكبر بكثير من موارد الميزانية والموارد الخارجة عن الميزانية في المنظمة. وطالما عانيت من سماع بعض الخطابات التي يدلى بها البعض ويدافع فيها عن مواقف أنانية يعوزها أى أساس اخلاقي. أنا احترم الرجال والنساء الذين يدافعون عن هذه الأفكار، لكننى سأناضل ما حييت لمحاربة الامتيازات التي عفا عليها الزمن.

وكم من مرة سمعت بأن البلدان المعنية تعاني هي نفسها من صعوبات، لكنى أتساءل اذا كان يعقل مقارنة حالة بلد يبلغ نصيب الفرد من الناتج القومى فيه ١٨ ٠٠٠ دولار سنويا بحالة بلد لا يصل فيها نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى الى ٦٠٠ دولار.

وكم من مرة سمعت في اجتماعات الأفرقة غير الرسمية وجماعات الضغط التي تدافع عن مصالح أقوىاء هذا العالم، دفاعا عن النمو الصفري. ان التناقض الضمنى لهذين التعبيرين انما ينم عن أنانية ورفض للبناء التضامنى لكوكبنا. فالنمو الصفري ليس غيابا للنمو فحسب، وانما هو رجوع دائم وواع وثابت الى الوراثة فى مواجهة احتياجات لا تفتأ تتزايد.

ولم أسمع أصواتا كثيرة ترتفع في وجه مفهوم النمو الصفري الذى هو عبارة عن هراء مطلق ومنطق مناف للعقل تماما. ففى حين أن مبالغ طائلة متزايدة من الأموال تتسرب بصورة شبه كاملة من أيدي السلطات الوطنية وتنتقل بالسرعة الالكترونية الى ما وراء الحدود كافة، نجد أنفسنا أمام سلسلة من مواقف الانكفاء والانانية الباردة التي تجاور اللامبالاة المطلقة. أه ما أبعدها عن التعهدات الدولية بتخصيص ٠.٧ في المائة من الناتج القومى الاجمالى للتعاون الدولى؛ والمشاكل لا تفتأ تتزايد: التلوث، وتدهور البيئة، وتنامى المدن العملاقة، والحاجة الى المعونة الغوثية الطارئة ... فى حين أن الاموال لا تفتأ تتناقص.

ولم يحقق الا عدد قليل جدا من البلدان الهدف الذى حدد قبل ربع قرن من الزمان. ومن المؤسف حقيقة أنها لا تفتى بالتزاماتها فى أكثر الأحيان، وحتى البلدان التي لم تحقق الهدف، لاتبذل أى جهد ضرورى لتحسين الوضع. والواقع أننا نشاهد حاليا تحولا مخيفا فى استخدام الوسائل التي كان ينبغي أن توجه للتنمية، نحو العمليات التي تدعى «انسانية» وهي فى الواقع عمليات بوليسية أصبح من الصعب تغطية تمويلاتها بمرور الوقت.

ولتبرير المحافظة على ميزانية مخفضة متعددة الأطراف، كثيرا ما سمعت بعض أعضاء المنظمة يصرحون بأنه ينبغي تحديد الأولوية. ولم تستطع أبدا جماعات التضكير والتأمل غير الرسمية أن تحدد مجالات الأولوية بالنسبة للمجالات التي لها أولوية أقل أهمية أو التي ليس لها أهمية على الإطلاق أو بالنسبة لقطاعات التي ينبغي الغاؤها. ومن السهل التصريح ببيانات مدوية بشأن الأولوية التي ينبغي إيلؤها لبعض القطاعات الحديثة، غير أنه ينبغي أن تتوافر الشجاعة الكافية لتحديد المجالات التي ينبغي إهمالها، أو تخفيضها، أو الغاؤها تماما. والاقتراح الملموس الوحيد الذي سمعته خلال أربع سنوات هو التقليل من عدد الحرس وهو في الواقع اقتراح غريب.

واننى ادرك فى الوقت الحاضر، ونظرا لانتشار وسائل الاتصالات والمعلومات على نطاق واسع جدا، أن كثيرين يتساءلون عما اذا كان مازال من الممكن ومن المعقول مواصلة تقديم المعونة الانمائية، وعما اذا لم يكن من الأفضل تركيز الوسائل على المعونة الغذائية، ومعونات الطوارئ، ومشكلة الديون، من أجل سد الثغرات، والاستعداد للمستقبل بطريقة أفضل. ونحن ننسى فى كثير من الأحيان أن البلدان «المتقدمة» عرفت قرونا من الصراعات المحلية، والانقسامات، والتمزق، والمجاعات، وانتهاك حقوق الإنسان. وكذلك فانه على الرغم من وابل الصور والمعلومات التى تقذفنا بها أجهزة التليفزيون فانه ينبغي لمنظمة كمنظمتنا أن تواصل مهمتها الانمائية، على الرغم من الصعوبات، وأن تتجنب بعناية استخدام القروض التعاونية لاحتجاز السكان كرهائن، ووسيلة للضغوط السياسية. لقد كان هذا من أهم الدروس التى تعلمتها من شخص سبقنى الى هذا المنصب وهو السيد Josue de Castro الذى توفى منذ عشرين عاما، والذى كافح طوال حياته لتحسين مصير المزارعين فى العالم. اننا نسمع فى الوقت الحاضر كثيرا من الكلام عن حقوق الانسان، غير أننا لانقوم الا نادرا بما يسمح للكائن البشرى تلبية حاجته الاساسية الأولى: الطعام. فماذا فعلنا يا ترى للاستجابة للنداء الملح بشأن الاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ، ولتحسين وسائل التخزين وفقا للتدابير الحديثة والتي تمكن من الاستجابة السريعة لحالات المجاعة؟ وينطبق نفس الكلام على التجارة الدولية. ولقد سمعنا كلاما كثيرا فى هذا المجال، غير أننا ننسى فى أكثر الأحيان أن التجارة العالمية تخص جزءا قليلا جدا من سكان هذا العالم. ان ٨٧ فى المائة من التجارة الدولية تتم لمصلحة ١٠ فى المائة من سكان العالم. ألم يحن الوقت لنحاسب أنفسنا وضامننا، ولماذا لا يستطيع عدد من الأجهزة التى علقت عليها آمال كبيرة أن تودى مهامها. واننى أشير الى الصندوق المشترك للمواد الأولية الذى لا تتوافر لديه سوى أموال قليلة، والذى بدأت تنسحب منه بلدان هامة. ومازالت أتذكر ردود الفعل السلبية بل والعييفة لعدد من البلدان التى وجهت اليها اللوم لانسحابها

من عدد من منظمات الأمم المتحدة. ان التضامن فى النظام متعدد الأطراف ينبغى أن يكون عالميا، ولا يمكن أن نتمور المشاركة فى عدد منها عندما تكون المشاركة لمصلحتنا، وأن نقطع عنها عندما يبدو لنا أننا سنقدم بعض التضحيات. السيد الرئيس، عند متابعتى لأعمال اللجان محدودة العضوية ومشاركتى فيها، مررت بتجارب غير مثيرة. فقد كان مجرد تقديمى لمعلومات موضوعية وصريحة يعتبر من طرف البعض بأنه تدخل سياسى غير مقبول وأنه كان من المفروض ألا يجرى على الإطلاق.

أشرت الى أن احدى الخصائص الرئيسية لمنظمتنا هى أنها نجحت فى أن تظل ديمقراطية، فسواء كان البلد غنيا أم فقيرا، كبيرا أم صغيرا، فإن له الحق فى اسمع صوته، وله الحق فى التعبير عن وجهة نظره وتموره للأمور. وفى البلدان الديمقراطية يلاحظ أن المليونير والمتشرد لهم نفس الحقوق السياسية على حد سواء. وكذلك أعتقد أن الاجماع الذى نسعى لتحقيقه بشأن المسائل الحساسة والمتنازع عليها لا يمكن أن يتمثل فى التعبير الذى اسميه «القاسم المشترك للاعتدال». فقد أصبح اجماع الرأى بالنسبة للبعض أمر أخذ يتحول الى ما يشابه حق النقض ولكن لتحطيم ارادة أغلبية كبيرة جدا. ولاشك أن هناك خطرا حقيقيا عندما يسد سبيل الديمقراطية الدولية أو يعطل بوضع ما يدعى بقاعدة اجماع الرأى. ومن المستحيل تحقيق هذه القاعدة اذا أردنا أن نواجه التحديات فى هذا العالم، وتجاوز الانانيات القطرية، وتحقيق المزيد من العدالة، فى اقتصاد دولى حيث لا يمكن أن يسود قانون الغاب، وهذا يعنى: سيطرة القوى على الضعيف ...

سيدى الرئيس، خلال السنوات الأخيرة، نوقش عدد من المشاكل الملموسة والدقيقة جدا مناقشة وافية، وقد فصل فيها المؤتمر، وهو أعلى جهاز فى المنظمة، بطريقة واضحة لا تدع مجالاً للشك. وأذكر على سبيل المثال لا الحصر: معامل خفض دورة الموظفين، ووجود حساب الاحتياطي الخاص وتشغيله، ورصد الاشتراكات المتأخرة، ... وقد اتخذت بالنسبة لهذه الموضوعات قرارات واضحة وبأغلبية كبيرة، وذلك على أساس الوثائق الدقيقة والتوضيحات المفصلة التى تكررت عشرات المرات. وعلى الرغم من ذلك، فقد عملت بعض جماعات الضغط، التى تركز اهتمامها أساسا على تخفيض وسائل عمل المنظمة، على التشكيك بصورة منتظمة فى القرارات التى اتخذت فى هذا المجال بطريقة ديمقراطية. السيد الرئيس، ان الاجراءات المتعلقة باتخاذ القرارات ينبغى أن تظل ديمقراطية. ولاشك أن عدم السهر على هذا بصورة مستمرة يعنى تحطيم الأسس التى انشئت عليها المنظمة.

لقد عشت خلال السنوات الأخيرة فترة هامة ومثيرة فى هذه المنظمة. وهى فترة كثر فيها الكلام عن الاصلاحات، والاستعراضات، وعن انعاش المنظمة وأجهزتها

الادارية. ولا يمكن أن ندخل اصلاحات على تشغيل اللجان محدودة العضوية اذا كانت البلدان المعنية تعي بأن عليها أن تنتدب في هذه اللجان رجالا ونساء من أعلى المستويات، متفتحين على العالم الخارجى، ومتشبعين بروح الشجاعة والتقدم، ومن المؤسف أن هذا ليس هو ما يحدث في الوقت الحاضر. ويقال نفس الشيء بالنسبة للموظفين في المقر الرئيسى. ففي أحيان كثيرة جدا، تحاول البلدان أن تتخلص من العناصر الضعيفة بارسالها الى المنظمات الدولية التي لاينبغى أن يعمل فيها الا العناصر الممتازة من الدول الاعضاء.

قلت في أحيان كثيرة ان الثروة الكبيرة في ادارة المنظمة تأتي من نوعية الدول الاعضاء فيها، ومن التنوع الشديد للغات والثقافات والتقاليد. وعلى هذا فانه ينبغى مكافحة الأسلوب المتمثل في محاباة الأقارب والاتجاه المتمثل في محاولة التخلص من العناصر المشوشة بتوجيههم لاشغال مركز مهم في قطاع المنظمات متعددة الأطراف. فالمطلوب هو التقليل من المحاباة والاعتماد على مزيد من الكفاءات الحقيقية.

ان الروح التي تتميز بها المنظمات متعددة الأطراف تتطلب كذلك مرونة كبيرة في تطبيق نظام الحصص ...

لقد قيل كلام كثير حول ادخال اصلاحات على نظام منظومة الأمم المتحدة، وعن تنسيق جهود جميع المنظمات الدولية. وقمت بدراسة الخطط التي قدمتها الجهات التي تعتقد بأنه من الممكن البدء بتشبيد المبنى من الأعلى وليس من القاعدة. وشاهدت الأزمة العميقة التي مر بها برنامج الأمم المتحدة الانمائى، والتي كانت لها آثار شديدة على المنظمة، ان انشاء مجلس انمائى على مستوى عال هو عمل «لا معنى له» مادام جميع الموظفين يؤدون، في المجالات التي تقع ضمن اختصاصات المنظمة، كل ما يطلب اليهم ولاسيما في مجالات الساعة: البيئة، والتنمية القابلة للاستمرار، ومتابعة مؤتمر ريو دى جانيرو، والغابات، والأخشاب الاستوائية، والنهوض بدور المرأة، والجماعات السكانية المستهدفة، وغير ذلك.

وينبغى للأمم المتحدة أن تستفيد من الوكالات المتخصصة الكبيرة لتحديد مجالات اختصاصاتها على أدق وجه ممكن. ان مجالات اختصاص المنظمة واضحة لا غبار عليها، وعلى هذا فانه من المؤسف أن يلاحظ أن بعض المشاكل (مثل مشكلة الغابات) تناقش ضمن عدد كبير من الأجهزة المختلفة، بل ونصل الى التفكير في انشاء أجهزة جديدة بهدف الاستجابة لمهام هي في جوهرها من اختصاص منظماتنا. ومن الممكن أن نتوسع في الحديث عن هذا الموضوع، ولكننى لا أفى بواجباتى اذا لم أشر الى

التنسيق الضرورى والأساسى بين الأجهزة المعنية بالزراعة، وخاصة الموجودة منها فى روما. وقد شعرت ومازلت أشعر بالأسف لرغبة برنامج الأغذية العالمى فى الاستقلال عن المنظمة، فى حين يلاحظ، بما لا يدع مجالاً للشك، أن أنشطة البرنامج متكاملة ومتداخلة مع أنشطة المنظمة. وقد ساهمت بعض البلدان، رغبة فى تحقيق بعض الطموحات الشخصية التى تدعو، الى الأسف، فى قطع جميع الصلات التى تربط منظمنا ببرنامج الأغذية العالمى. ألم توجد كذلك فكرة أن تستخدم سلاح الوسيلة التى لا يمكن أن تكون، وأن تبقى، الا وسيلة معونة واعدة؟ وانى أدرك أنه سيأتى اليوم الذى ينبغى فيه إعادة ربط العلاقات التى تم قطعها. وتجدر الإشارة الى أن البعد المادى لمركز البرنامج فى أعماق شارع Laurentina شئ مؤسف، ولكننى أمل أنه سيواصل عقد اجتماعاته الهامة مع المنظمة. وإذا لم يحدث ذلك فإنه يعتبر نجاحاً لمن أرادوا الانفصال والابتعاد، غير أنه سيظل نجاحاً مضعفاً ومؤقتاً. وسيكون من الصعب جداً إعادة العلاقات، ولكنه ينبغى الوفاء بهذه المهمة يوماً ما.

أليس من الضرورى كذلك إعادة النظر فى أنظمة وأسلوب تشغيل الصندوق الدولى للتنمية الزراعية الذى تحول من مصرف انمائى الى وكالة انمائية، مدعياً توفير الحلول الفنية من غير أن تكون لديه الكفاءات اللازمة، حتى ولو كان تتوافر لديه وسائل هامة. ان تنظيم هذا الصندوق لمؤتمر كبير للمحافظين سنوياً، وسلسلة من الاجتماعات حول موضوعات متنوعة، مدعياً أنه سيتوصل بذلك الى صيغة سحرية لتحسين مصير أشد السكان فقراً، كل ذلك لايساعده على الوفاء بمهمته بتواضع، وهى مهمة تتمثل فى توفير التمويل للمشروعات والبرامج السلمية بالتنسيق الكامل مع وكالة تشغيلية مثل منظمنا. ان تقديم القروض بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل، وان تم بشروط ميسرة للغاية، لايساعد الا على زيادة أعباء ديون العالم الثالث، وجعل عدد من البلدان، التى ينبغى أن تسدد هذه الديون بعملات قابلة للتحويل، فى موقف حرج للغاية.

وتجدر الإشارة الى أن تحسين وضع المرأة فى التنمية الريفية، وتمكين المزارعين من تلبية احتياجاتهم بطريقة أفضل، لم يمكن، ولا يمكن من توليد الأموال القابلة للتحويل. وربما كان من الضرورى للبلدان التى يمثلها فى أحيان كثيرة ممثلون مختلفون فى المحافل الدولية المتعددة أن تعرف بأن التنسيق لايمكن أن يتم أبداً الا فى إطار سلطة شخص مسؤول. لقد أصبح التنسيق من الادعاءات الفارغة الجذابة التى كثر الحديث عنها، ولكن الأمر يتطلب شجاعة كبيرة لإعادة الأهمية للدور الذى تضطلع به المنظمة باعتبارها احدى الجهتين الراعيتين لبرنامج الأغذية العالمى، التى كان ينبغى على الصندوق العالمى للتنمية الزراعية أن يكون أحد ممولائها المهمين نظراً لمهمته الأساسية كصندوق للتنمية.

الا ينبغي إعادة النظر في هذا الدور بالتوافق مع مصير مركز الاستثمار حيث ينبغي أن يوضح فيه بدقة دور البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

وينطبق نفس الكلام على الاتصالات مع الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، حيث يتابع كل مركز في الوقت الحاضر السياسات التي تقرها ادارته الخاصة، من غير أن يتكيف بالضرورة مع أولويات الاحتياجات في العالم. وينبغي أن يستعرض الدور الذي تقوم به اللجنة الفنية الاستشارية التابعة للجماعة الاستشارية المذكورة من أجل تعزيز العلاقات مع المنظمة.

سيدى الرئيس، أود قبل الختام أن أقول كلمة حول التطلعات الكبيرة التي أثارها انضمام منظمة اقليمية للتكامل الاقتصادي الى المنظمة؛ أي المجموعة الاقتصادية الأوروبية. لقد أدخل مؤتمر المنظمة في 1991 تعديلات على النصوص الأساسية للمنظمة لتمكين المجموعة الاقتصادية المذكورة من أن تصبح عضواً كامل الحقوق في منظمنا. وسبق ذلك مفاوضات طويلة، شاركت فيها شخصياً بفعالية ونشاط. وساندت الأغلبية العظمى من البلدان الأعضاء في المنظمة طلب الانضمام المذكور، آمليين أن تضطلع المجموعة الاقتصادية الأوروبية بدور فعال في مشروعات المنظمة وبرامجها الميدانية. اننا ندرك بأننا نعيش في عالم يعوزه التوازن، من الضروري أن تضطلع فيه بدور فعال جميع المجموعات، مثل المجموعة الأوروبية، التي تدفع أكثر من ثلث اشتراكات المنظمة. ومما يبعث على الأسى أن تكون الانجازات، بعد مضي سنتين، متواضعة للغاية. فلقد تم التوقيع على اتفاقية للتعاون، جنباً الى جنب مع اتفاق بشأن الترتيبات العملية والمالية للتنفيذ - والتي ستعتمد على حسابات الأمانة - وهي طريقة بسيطة وعملية. ولا مجال للانكار أن المجموعة قد تباطأت بعض الشيء، وأن الروتين الزائد عن الحد، حيث تتوزع العمليات على العديد من الدوائر العامة، أعاقها عن أن تلبى الآمال الكبيرة التي استشارها تحرك المجموعة الأوروبية لكي تصبح عضواً كاملاً في المنظمة.

ولقد أنشئت آلية للتنسيق في بروكسل تحت رعاية الدائرة العامة للعلاقات الخارجية. وفي حين أن الإدارات ذات الصلة تعقد اجتماعات اسبوعية، فانها لم تنجز الكثير حتى الآن. ومع ذلك فبوسع المجموعة الأوروبية، من خلال توسيع آفاقها الى أبعد من مستعمراتها السابقة ودولها الأعضاء، أن تضطلع بدور هام في جميع مجالات عمل المنظمة اذا ما تسنى لها أن تتجاوز النطاق الضيق للاهتمامات القطرية لدولها الأعضاء. ولا بد لي من الاعتراف بما أشعر به من خيبة أمل عميقة، ان لم يكن من الاحباط. وانى اذ استعيد الوعود التي بذلت، والالتزامات التي جرى التعهد بها، لا أجد أمامي الا أن أسلم عما القيادة الى الرئيس المستقل الجديد للمجلس

الذى سينتخبه جمعكم الموقر عند نهاية دورة المؤتمر. وانى اذ استذكر الالتزامات التى قدمت، سأحثه بالحاح على أن يحرص على أن يكون وجود المجموعة الأوروبية فى المنظمة وفى المجلس أكثر من مجرد حضور رمزى، وأنه يعنى أكثر من مجرد بيانات تعكس الحد الأدنى المشترك من توافق آراء الدول الاعضاء الاثنتى عشرة. فالمشاركة النشطة والمتحمسة، يدعمها التمويل الهام المتاح للمجموعة الأوروبية، حرى بأن يكون عوناً لنا فى التصدى لأكبر التحديات التى عرفها العالم حتى الآن. وفى يقينى أن هناك ما يحفز الأمل بأن بوسع المجموعة الأوروبية أن تؤدى دوراً فعالاً فى التنمية المتناسقة التى يعتمد عليها بقاؤنا.

وقد آن لى أن أختتم بيانى. فلربما كان مسهباً، الا أنه، بغير شك، لم يغط كل شىء. وعلى سبيل الذكر، فانه لم يتطرق الى الدور التشريعى الهام للمنظمة، والسى عملها كمحفز ومستشار للحكومات. كما أننى لم أتحدث بما فيه الكفاية عن ضرورة الاهتمام بالدور الجوهرى للمجتمعات المحلية الريفية فى العالم الثالث.

كما كان ينبغى لى أن أستفيض أكثر فى الحديث عن دور المكاتب القطرية والاقليمية للمنظمة، وأن أوضح تماماً أهمية لامركزية السلطات ونقلها الى المكاتب القطرية وتوسيع نطاق مسؤولياتها.

وأود أن أتقدم بالشكر للاصدقاء الذين ساندوا ترشيحى فى عام ١٩٨٩ لمنصب الرئيس المستقل. كما لأبد لى من أن أتقدم بالشكر للغالبية فى المجتمع الدولى الذين وضعوا ثقتهم فى شخصى وكفلوا انتخابى. والشكر أيضاً للذين عارضوا ترشيحى، ومن ثم حضونى على دحض حججهم، وتوضيح آرائى وصياغة رؤية يمكن أن تساعد على نحو ما فى انجاز المهمة المثقلة التى تجابهها منظمنا. والعالم اليوم تميزه الانقسامات والمواجهات العديدة. ولكنه أيضاً يتميز بروح الآخاء والمشاركة، والاهتمام الدائم للنهوض بأوضاع الأشد فقراً والأكثر حاجة. ولقد أسعدنى بوجه خاص أن منصبى يحمل لفظ «المستقل». والاستقلال ليس مرادفاً للحياة أو عدم الانحياز، وأننى على يقين من أننى كثيراً ما تصرفت بغير قليل من الانحياز وان كنت فى ذلك لا أعدو أن أكون متبعاً خطى من سبقونى. وبالتالى سعيت بقدر طاقتى لأن أساند التوجيهات الواردة فى دستور المنظمة.

ذكر ديستوفيسكى فى روايته العظيمة «الأخوة كرامازوف» أن كل واحد منا يتحمل مسؤولية عامة أمام جميع أخوته فى البشرية. ولقد سعيت لأن أؤدى دورى الصغير بهذه الروح، وهو المثل الأعلى الذى أمل أن نقتدى به جميعاً.

ولكم الشكر سيدى الرئيس.

